المجلس الوطني الاتحادي
الإمارات العربية المتحدة

مداخلة سعادة / الدكتور عمر عبد الرحمن النعيمي

الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي

لدولة الإمارات العربية المتحدة

أمام اجتماع

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

حول موضوع

"دور البرلمانات في مكافحة تغير المناخ"

الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي

المنامة- مملكة البحرين

11-15 مارس 2023م

معالي الأخ/ نجيب الخدي– رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

السادة الزملاء العامين للبرلمانات الوطنية

أود في بداية حديثي أن أعرب عن اعتزازي وتقديري بدور جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية التي تمثل ساحة عمل مؤثرة، وملتقى للأمناء العامين للبرلمانات، لتبادل الآراء والخبرات حول أهم قضايا عمل البرلمانات.

ولعل اختيار جمعيتنا لموضوع **"دور البرلمانات في مكافحة التغير المناخي"** يمثل واحداً من أهم الإشكاليات التي يجب تعميق النقاش والمداولة بشأنها. لأن التغير المناخي أصبح القضية الرئيسة التي ستتحكم في مصير البشرية في عقودها القادمة. سيما في ظل التأثيرات السلبية والمتعاظمة الأثر للاحتباس الحراري وما نتج عنه من فيضانات عارمة، وجفاف أو شبه جفاف للعديد من أنهار العالم، أو حرائق ممتدة ومتجددة. بالإضافة إلى الخسائر في القطاعات الزراعية والسمكية، وتأثير ذلك على الأمن الغذائي الدولي. ومن ثمَّ فإن مناقشة دور البرلمانات في مكافحة التغير المناخي يعد أمراً ملحاً، ومسألة جوهرية في عمل البرلمانات سواء العمل التشريعي أو الرقابي، أو ما يتعلق بأعمال الدبلوماسية البرلمانية.

وفي هذا الشأن أود التأكيد على بعض النقاط الهامة، التي تحدد مدى نجاح دور البرلمانات في مكافحة تغير المناخ.

أولاً: أن البرلمانات وحدها لن تستطيع مواجهة هذه الظاهرة إلا بالتعاون الفعَال مع السلطة التنفيذية في مكافحة التغير المناخي. حيث إن مواجهة هذه الإشكالية لا تتعلق فقط بإقرار تشريعات منظمة، للحد من الآثار السلبية للاحتباس الحراري، وإنما من الضروري أن يكون لدى الحكومات إرادة سياسية قوية لتنفيذ الالتزامات التشريعية، والدليل على ذلك أن اتفاقية باريس وغيرها من المواثيق الدولية التي أقرت بضرورة تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، لم يتم الالتزام بها وفق ما هو مأمول منها، وذلك لاختلافات الدول حول مسارات التنفيذ أو تطويع بيئتها المحلية للتكيف مع هذه الالتزامات الدولية.

ثانياً: إن تخفيض الغازات المسببة للاحتباس الحراري يتطلب تمويل عالمي، قد يزيد عن الترليون دولار، وهذا الرقم قد يتضاعف، إذا لم يتم مواجهة هذه الظاهرة في السنوات القليلة القادمة، بالإضافة إلى ضرورة تعويض الدول النامية التي لا تعد مسؤولة عن أكثر من 1% من الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وعلى الرغم من الاتفاق في "كوب27" الذي انعقد في القاهرة على إنشاء صندوق لتوفير التمويل اللازم لمكافحة التغير المناخي، إلا أن الإرادات السياسية العالمية لم تكن فعالة إلى الحد الذي يفي بالالتزامات المالية المقدرة لمواجهة هذه الظاهرة.

ومن ثم فإن البرلمانات عليها مسؤولية أساسية في حث حكوماتها من خلال أدوارها الرقابية على الوفاء بالتزامات "كوب27" الذي انعقد في القاهرة، بالإضافة إلى تدبير ما يلزم لتعويض الدول النامية عن خسائر وأضرار ظاهرة الاحتباس الحراري. كما يجب على البرلمانات في إطار أدوارها الرقابية مراجعة التقارير الحكومية البرلمانية البيئية حيال تقييم سياساتها العامة، ومدى نجاحها في الحد من آثار هذه الظاهرة. حتى يمكن أن يكون هناك تقييماً فعالاً وشفافاً في "كوب 28" الذي سينعقد بدولة الإمارات العربية المتحدة في نوفمبر القادم.

ثالثاً: كذلك من المهم أن يكون للدور الرقابي في البرلمانات تأثير رئيس على سياسات الحكومة العامة وأن يتم مراعاة البعد البيئي في هذه السياسات، حيث لم تعد السياسات البيئية ترفاً يمكن تأجيله لدواعي سياسات احتياجات المواطنين الأساسية. وإنما أصبحت السياسات البيئية بمثابة القاطرة التي تقود ا لسياسات الأخرى في مجالات الإسكان، والبنية التحتية، والمواصلات، والصحة، والصناعة، والزراعة وغيرها من السياسات العامة.

ويمكن للبرلمانات أن تؤكد على أهمية وضرورة أن تكون السياسات البيئية مكوناً رئيساً في كل مجالات السياسات العامة الأخرى من خلال أدواتها الرقابية، حفاظاً على مستقبل الأجيال القادمة.

رابعاً: من الضروري في مناقشة وإقرار الميزانيات العامة والحسابات الختامية أثناء عرضها على البرلمانات، أن يتم التأكيد على تدبير الموارد المالية اللازمة لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري والحد من الأنشطة البيئية الضارة، وأن يتم اعتماد نوع من الميزانيات النوعية المخصصة لمواجهة مثل هذه الظاهرة.

السيدات والسادة،،،

لعل هذه النقاط التي طرحتها عملت سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة على القيام بها بشكل طوعي ومدروس، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواجهة الآثار السلبية لظاهرة التغير المناخي، ولعل نجاح دولة الإمارات في سياساتها النوعية لمواجهة هذه الظاهرة؛ جعلها تكتسب ثقة دول العالم باستضافة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي تستضيفه الدولة في نوفمبر من العام الحالي.

ويعد هذا المؤتمر فرصة استثنائية لبناء الشراكات وضمان الشمولية، بما يحقق المواءمة بين التنمية المستدامة والعمل المناخي، وسيكون فريداً من نوعه حيث سيشهد هذا المؤتمر إنجاز أول حصيلة عالمية لتقييم التقدم في تنفيذ مستهدفات اتفاقية باريس للمناخ.

كما أن دولة الإمارات تعمل على بناء رؤية مستقبلية، لمكافحة هذه الظاهرة تحت قيادتها الرشيدة الحالية، مثل المبادرة الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050م وهي تعد المبادرة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يعكس حرص قيادة الدولة على تطوير نهج يوازن بين الحاضر والمستقبل في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، بالإضافة إلى تقديم نموذج يحتذى به لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

وعلى الرغم من أن دولة الإمارات تعتبر مزوداً رئيسياً للطاقة في العالم إلا أن النفط والغاز في الإمارات ضمن الأنواع الأقل كثافة كربونياً، وتم تحقيق هذا الإنجاز من خلال تطبيق الدولة للتقنيات الرائدة الداعمة لقطاع الطاقة.

السيدات والسادة،،،

إن المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي يعمل بشكل وثيق مع حكومة الدولة في دعمها للتصدي لظاهرة التغير المناخي، حيث أقر المجلس العديد من التشريعات المنظمة لشؤون البيئة، الأمر الذي جعل قطاعات البيئة سواء في الزراعة أو الصناعة أو الطاقة النظيفة أو تشجيع البحوث العلمية في هذا الشأن، تنظمه منظومة تشريعية متكاملة.

كما يراقب المجلس الوطني الاتحادي السياسات العامة البيئية، وقدم توصيات بناءه في هذا الشأن عملت الحكومة على تنفيذها، مما كان له مردود ايجابي وتأثير فعال على الحد من أضرار ظاهرة التغير المناخي. ويؤكد على نجاح التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الإمارات في حماية شعبها من الضرر البيئي والالتزام بالتعهدات الدولية.

كما أن استضافة الدولة "كوب28" أدى إلى تكثيف المبادرات الوطنية، بالتعاون مع الكثير من دول العالم من أجل ضمان مستقبل مستدام منخفض الكربون، بحيث يسهم في تبادل المعلومات والتكنولوجيا وزيادة الإنفاق على البحث العلمي واتخاذ إجراءات مضمونة واقتراح حلول فعالة في هذا الصدد.

أشكركم على حسن الاستماع

Statement of His Excellency Dr. Omar Abdulrahman Al Nuaimi

Secretary-General of the Federal National Council

of UAE

Before

The Association of Secretaries General of Parliaments meeting

On

"The Role of Parliaments in Combating Climate Change"

The146th General Assembly of the Inter-Parliamentary Union

Manama - Kingdom of Bahrain

11-15 March 2023

His Excellency Mr. Najib El Khadi, President of the Association of Secretaries General of Parliaments,

Our Colleagues Secretaries General of Parliaments,

At the outset, I would like to extend my respect and appreciation for the role played by the Association of Secretaries General of Parliaments, which constitutes an influential working area and a forum for the Secretaries General of Parliaments to exchange views and expertise on the most significant issues of parliamentary works.

The Association chose the topic of **"The Role of Parliaments in Combating Climate Change"** being one of the most critical problems that need deeper consideration, as climate change has become the main issue that will control the destiny of humanity over the upcoming decades, especially in light of the negative and increasing effects of global warming and ensuing massive floods, drought or semi-drought of many rivers worldwide, prolonged and renewed wildfires, and losses in agricultural and fish sectors, as well as the impact on international food security. Accordingly, considering the role of parliaments in combating climate change is an urgent and essential matter for the works of parliaments, whether in terms of legislative or control works or parliamentary diplomacy works.

In this regard, I would like to stress on some critical points, which will determine the success of the role of parliaments in combating climate change.

First: The parliaments will not be able to combat this phenomenon without effective cooperation with the executive authorities, as confronting this problem is not only related to the adoption of regulated legislation to reduce the negative

effects of global warming, governments must have a strong political will to implement legislative obligations. What supports this is the fact that Paris Agreement and other international conventions that recognize the need to reduce greenhouse gas emissions have not been adhered to as expected. This was due to the differences between countries regarding their implementation paths or adapting to the local environment to cope with these international obligations.

Second: The reduction of greenhouse gases requires global funding, which may exceed a trillion dollars, and this figure may double if this phenomenon is not confronted in the next few years. In addition to the need to compensate developing countries that are not responsible for more than 1% of the world's planet-warming gases. Despite the agreement in "Cop 27" that was held in Cairo to establish a fund to provide the necessary financing to combat climate change, the global political administrations were not effective enough to meet the financial commitments estimated to confront the phenomenon.

Hence, parliaments have a primary responsibility to urge their governments, through their oversight roles, to fulfill the commitments of the "Cop 27" held in Cairo, in addition to taking measures to compensate developing countries for the losses and damages of global warming. Parliaments, within the framework of their oversight roles, must review government environmental parliamentary reports regarding the evaluation of their public policies, and the extent of their success in limiting the effects of this phenomenon. So that there can be an effective and transparent evaluation in the "COP 28" that will be held in the United Arab Emirates next November.

Third: It is also important that the oversight role in parliaments has a major influence on the general government policies and that the environmental dimension is considered in these policies. Environmental policies are no longer a luxury that can be postponed for reasons of citizens' basic needs policies. Rather, they have become the engine that drives other policies in the areas of housing, infrastructure, transportation, health, industry, agriculture, and other public policies.

Parliaments can emphasize the importance and need for environmental policies to be a major component in all other areas of public policies through their oversight tools, in order to maintain a safe future for the coming generations.

Fourth: In the process of discussing and approving public budgets and final accounts during their presentation to parliaments, it is necessary to emphasize the provision of the necessary financial resources to combat global warming and limit harmful environmental activities, and to adopt a kind of qualitative budget allocated to confront such phenomenon.

Ladies and Gentlemen,

Perhaps these points that I have raised have been implemented by the policy of the United Arab Emirates voluntarily and deliberately, in order to achieve the goals of sustainable development and confront the negative effects of climate change. The success of the UAE in its specific policies to confront this phenomenon has gained the country the confidence of the countries to host the twenty-eighth session of the United Nations Framework Convention on Climate Change, which is to be held in November this year,

This conference is an exceptional opportunity to build partnerships and ensure inclusiveness, in order to achieve harmonization between sustainable development and climate action. It will also be a unique event as the conference will witness the completion of the first global outcome to assess the progress in implementing the goals of the Paris Climate Agreement.

The UAE is also working on building a future vision to combat this phenomenon under its current effective leadership, such as the strategic initiative to achieve climate neutrality by 2050 AD, which is the first initiative in the Middle East and North Africa region. It reflects the keenness of the country's leadership to develop an approach that balances the present and the future, to achieve sustainable economic growth, in addition to providing a role model to ensure a better future for the coming generations.

Although the UAE is a major provider of energy in the world, oil and gas in the UAE are among the least carbon-intensive types, and this achievement was reached through the State's implementation of pioneering technologies supporting the energy sector.

Ladies and Gentlemen,

The Federal National Council of the United Arab Emirates works closely with the government of the country in its support to address the phenomenon of climate change, as the Council approved many legislations regulating environmental affairs, which has enforced integrated legislative system all over the environmental

sectors, whether in agriculture, industry, clean energy or encouraging scientific research.

The Federal National Council also monitors general environmental policies and made constructive recommendations in this regard that the government worked to implement, which had a positive and effective impact on reducing the consequences of the climate change phenomenon. Also, the Council stresses the success of the cooperation between the legislative and executive authorities in the UAE in protecting the citizens from environmental damage and complying with international commitments.

The country's hosting the 28th session of the Conference of the Parties (COP 28) has led to intensified national initiatives, in cooperation with many countries of the world, in order to ensure a sustainable, low-carbon future. The Conference has contributed to the exchange of information and technology, increasing the expenditure on scientific research, taking guaranteed measures, and proposing effective solutions in this regard.

Thank you all for listening